

بها، مما يضطرنني أن أرجوكم ايجاد حالة تمكنني من انجاز الوعد»^(١٢). وتمنى أخيراً الاعتراف باستقلال سوريا ووحدها مما يسمح له عندئذ بالذهاب إلى أوروبا لتقديم الشكر لحكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى.

وفي ١٦ آذار (مارس) ١٩٢٠، حرص الملك فيصل على إطلاع الحكومة الفرنسية على وجهة النظر العربية فأبرق إلى الجنرال غورو برقية كي يرسلها بدوره إلى وزارة الخارجية الفرنسية وأعلمه فيها ببرقية وزير الخارجية البريطانية إليه، ومما جاء في برقية فيصل: ليس في قرار المؤتمر السوري ما يناقض وعود الحكومتين البريطانية والفرنسية «وليس من شأن هذا القرار أن يعرقل، بوجه من الوجوه، مهمة مؤتمر الصلح في حل المسألة التركية... أن قرار المؤتمر السوري المتفق تمام الاتفاق مع رغائب الحلفاء قد تناول على الأخص صيانة السلم وتأييد الصلات الودية مع الحلفاء عموماً وفرنسا وانكلترا خصوصاً». وأضاف، في برقيته، «أن الشعب السوري والمؤتمر السوري والحكومة السورية يقبلون بارتياح مشورة حلفائهم الشرفاء، ولهم الجسارة أن يأملوا بالحصول على مساعداتهم الشريفة لترقية البلاد مادياً وأدبياً في ما لا يمس استقلال البلاد التام ووحدها الجغرافية والوطنية...»^(١٣). وطلب فيصل من غورو ابلاغ الحكومة الفرنسية نص قرار المؤتمر السوري العام متمنياً المعاونة من «الحليفتين الشريفتين» لتسير سوريا في سبيل التقدم والحضارة.

والواقع أن الحكومة العربية، برئاسة رئيسها رضا الركابي، حرصت بدورها على إفهام الحكومة البريطانية حقيقة الموقف الجديد وحقيقة قرار المؤتمر السوري العام مع التأكيد على استمرار العلاقات الودية بين الحكومة الفيصلية والحكومة البريطانية. ففي ١٨ آذار (مارس) ١٩٢٠، أرسل رضا الركابي رسالتين إلى وزير الخارجية البريطانية اللورد كيرزون — بواسطة الكولونيل البريطاني منير تزاغن (Meiner Tzhagen) الموجود في القاهرة. وقد أكد فيها على مطالب الملك فيصل بالحفاظ على استقلال البلاد السورية ووحدة أراضيها والافادة من مساعدة انكلترا شريطة عدم المساس بالاستقلال. ومما ذكره الركابي أنه «في الملاحظة التي أرسلتها قبل هذه عرضت على سعادتكم البرنامج السياسي لحكومتنا ورغبتنا في المحافظة على مصالح كل أصدقائنا وعلى الأخص مصالح شعبكم. وبالنتيجة يمكنني، منذ الآن، أن أؤكد لسعادتكم بأنه تقديراً لأي سوء تفاهم في هذا الموضوع، ومن أجل تسهيل مهمة مؤتمر السلام، فإن الحكومة السورية مستعدة للدخول فوراً بالمحادثة مع حكومتكم على الأسس التالية:

١ — المحافظة على الاستقلال الداخلي والخارجي لسوريا وعلى وحدة أراضيها.

٢ — المحافظة على مصالح انكلترا.

٣ — الافادة من مساعدة انكلترا ضمن الحدود التي يسمح بها استقلالنا.

وأضاف الركابي قوله: «أن حكومتي أكيدة أنه بسبب المبادئ الإنسانية التي تؤمن بها أمتكم العظمى، وبفضل ارادتنا الطيبة وحرصنا على المحافظة على السلام في الشرق، ليس صعباً عليها المحافظة على الاتحاد والصداقة القائمة بيننا، والوصول أخيراً إلى ابرام اتفاقية يمكن أن ترضي الجهتين»^(١٤).

وفي رسالته الثانية إلى اللورد كيرزون، أكد رضا الركابي أن الملك فيصل أكد